



مدي | Mada
المركز السوري لدراسات الرأي العام



على ضفاف العنف

مؤشرات الحياة العامة في مدينة دير الزور

تعويم رموز نظام الأسد وميليشياته



مدى | Mada

المركز السوري لدراسات الرأي العام

فريق إعداد التقرير

الفريق البحثي:

د. حسام السعد

أ. أحمد مراد

أ. أحمد طه

جمعية حقوق للعدالة والتنمية في دير الزور

العمليات الإحصائية:

أ. فائق العلي

التصميم:

محمد الإمام

يشكر فريق المركز كل من تجاوبوا مع الباحثين وسهّلوا عملية جمع البيانات
بتعاونهم، ويقدر أسباب بعضهم ممن لم يتعاونوا معنا بسبب مسوغاتهم
الخاصة

جدول المحتويات

04	 مقدمة
06	 منهجية
07	 أولا- الخصائص العامة للعيينة
09	 ثانيا- إعادة إنتاج نسق العنف الأمني
14	 ثالثا- قطاع التعليم.. محسوبيات وفساد إداري ومهني
17	 رابعا - مشكلات متفاقمة تعمق تردي واقع الخدمات في دير الزور
19	 خامسا- انتهاكات حقوق الملكية والسكن.. غياب الحلول
22	 سادسا- مشكلات تعيق استقرار النازحين العائدين
24	 سابعا- جهود أهلية ومدينة لتجاوز أزمة السكن
25	 استنتاجات
26	 توصيات

مقدمة

شهدت محافظة دير الزور، الواقعة شرق سورية، تحولات سياسية وأمنية وخدمية على امتداد أكثر من عقد من الزمن، بدءًا من اندلاع الثورة السورية عام 2011، مرورًا بسنوات سيطرة تنظيم "داعش"، ثم سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد)، وانتهاءً بعودة قسمها الغربي المحاذي لنهر الفرات إلى سيطرة الدولة السورية الجديدة في أعقاب سقوط النظام السابق. ومع هذا التحوّل السياسي المتسارع خلال عقد من الزمن، برزت تساؤلات جوهرية حول طبيعة التغيير الذي طرأ على واقع الحياة اليومية للمواطنين، لا سيما في ظل استمرار تداعيات الحرب الممتدة، وتراكمات من الإهمال والتهميش عانت منها المحافظة لعقود، وما رافق ذلك من دمار وحصار وتهجير

في هذا السياق، عمل المركز السوري لدراسات الرأي العام (مدى)، على رصد وتحليل مؤشرات الحياة العامة في محافظة دير الزور، ريفاً ومدينة، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد، في القسم الواقع تحت سيطرة القوات الحكومية السورية حاليًا، وذلك من خلال منهج وصفي تحليلي، يعتمد على جمع البيانات الكمية والنوعية من أهالي المدينة أنفسهم تأتي أهمية هذا التقرير لتناوله واقع المحافظة من خلال ما عايشه أهلها بعد التحرير، وتسليط الضوء بدقة على الخدمات الأساسية والأمن والتعليم وحقوق الملكية وظروف عودة النازحين، في لحظة حرجية من التحوّل السياسي. وكان من المفترض أن تُحدث السلطة الجديدة قطيعة مع ممارسات النظام السابق، وفق التوجهات الحكومية، وتعمل على بناء مؤسسات قائمة على الشفافية، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، بحسب الإعلان الدستوري، وعلى غرار محافظات سورية أخرى

المعطيات الميدانية التي جُمعت، والمقابلات المعمقة مع ناشطين ومتخصصين في مجالات متعددة، تشير إلى صورة مغايرة لما يفترض أن تكون عليه مرحلة الانتقال، فرغم مرور 10 أشهر على عودة المحافظة إلى كنف الدولة، ما زال الواقع الأمني في المحافظة يسير على ذات النسق الأمني القمعي الذي ساد في عهد النظام السابق، من خلال بقاء شخصيات أمنية مرتبطة بالسلطة السابقة في مناصبها، سُجلت بحقها انتهاكات حقوق إنسان، وانتساب عناصر كانت محسوبة على قوات الدفاع الوطني وعناصر منشقة عن قوات سورية الديمقراطية وعلى صلة معها. ساهم في ذلك السلطة العشائرية، وقرب هؤلاء المنتهكين من أشخاص في مواقع قرار أو وجهاء وشيوخ عشائر. بالمقابل استُبعد المنشقون والثوار القدامى، رافق ذلك انتشار ممارسات العنف والانتهاكات، واستمرار تجارة المخدرات وخطف الأطفال واللاغتيالات التي طالت ناشطين، ما عمق شعور الأهالي بعدم الأمان، وفقدانهم الثقة في أي وعود بالتغيير. الواقع الأمني المتزدي في دير الزور ألقى بظلاله على كافة القطاعات، وإن كان بنسب متفاوتة، لكن أكثر القطاعات تأثراً به كان قطاع التعليم، والذي شهد ممارسات مشابهة

ففي التعليم، يبرز التقرير مشكلات بنيوية خطيرة، أبرزها انتشار الفساد الإداري والمحسوبيات، وتعمّد إقصاء كوادر تعليمية بناء على خلفيتها الثورية. هذه السياسات لا تُضعف جودة

التعليم فحسب، بل تُهدّد مستقبل الأجيال، خصوصًا في ظل ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وصعوبات تسجيل الأطفال "مكتومي القيد"، وغياب البنية التحتية المناسبة لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب. فضلًا عن حالات التنمر تجاه الطلاب ممن هُجّروا وعادوا إلى دير الزور من قبل الكوادر التدريسية

واقع الخدمات العامة لا يزال متردّيًا إلى حد كبير، باستثناء تحسن نسبي في قطاعي الكهرباء والإنترنت، وهو تحسن يُعزى في جزء منه إلى جهود مجتمعية وتطوعية أكثر مما ينسب إلى سياسات حكومية منظمة. أما القطاعات الحيوية الأخرى، كالصحة والتعليم والصرف الصحي وإدارة النفايات، فلا تزال تعاني من ذات الاختلالات البنيوية التي سادت في العهد السابق، بل وتشهد في بعض الجوانب تراجعًا إضافيًا يُعقّد من معاناة السكان كذلك يُلقي التقرير الضوء على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الملكية والسكن، ما يُعقّد عودة النازحين ويُفاقم أزمة السكن، رغم الجهود الأهلية والمunicipية لترميم بعض المنازل، لكن هذه الجهود تبقى محدودة وغير كافية لمواجهة حجم الدمار الهائل، كما أنها لا تخلو من مظاهر المحسوبة والتمييز

من هذا المنطلق، لا يكفي التقرير بتوثيق الواقع، بل يسعى إلى فهم الآليات والديناميات التي تعيد إنتاج أنماط الظلم والفساد تحت سلطة جديدة، ويطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة "الانتقال" الذي تشهده دير الزور: هل هو تغيير شكلي في الواجهة، أم قطيعة حقيقية مع الماضي؟ وهل تدار المدينة اليوم وفق رؤية تنموية وشاملة، أم أنّها تدار بمنطق المصالح الفصائلية والعشائرية والانتقامية

يقدم هذا التقرير تحليلات معمقة تتضمن الإجابة عن هذه الأسئلة، عبر عرض منهجي لمؤشرات الحياة العامة في دير الزور، أملاً أن يساهم في تحسين الواقع الأمني والخدمي والتعليمي، وبلورة رؤى أكثر واقعية لمستقبل المحافظة وأهلها

تجدر الإشارة إلى تحسن بعض الخدمات خلال الفترة بين جمع البيانات وإجراء المقابلات المعمقة وبين إصدار: التقرير، وكذلك تحسن طفيف في الواقع الأمني والتعليمي والصحي والخدمي شمل ما يلي

تفعيل الشرطة العسكرية والمباشرة بعملها وافتتاح المحكمة العسكرية

صدور قرار ببدء محاسبة المحامين والحقوقيين ممن ثبت بحقه انتهاكات أيام النظام السابق

طلب مديرية التربية للمعلمين المفصولين لأسباب ثورية وضع أنفسهم تحت تصرفها لتعينهم بعقود مدتها ثلاثة أشهر.

افتتاح قسم للأمراض الجلدية وأمراض الدم وتزويد مستشفيات مدينة دير الزور بثلاثة أجهزة إيكوغراف جديدة.

بدء عمليات إزالة الركام وفتح الطرقات في عدد قليل من الأحياء المدمرة وإنارة بعض الشوارع

المنهجية

اتبع التقرير تقاليد منهجية قياس الرأي العام، ضمن غطاء منهجي عام، هو "المنهج الوصفي التحليلي". وقد هدف الاستطلاع إلى رصد المؤشرات الرئيسية في مجال الخدمات العامة والصحة والأمن والتعليم في مدينة دير الزور وريفها، الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية الانتقالية

أدوات التقرير

1- تم تصميم استبيان كمي، تضمن المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الخصائص العامة: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، مكان الإقامة "ريف ومدينة" تمحورت أسئلة الاستبيان حول:

- مؤشر الحالة الأمنية: الواقع الأمني العام، الممارسات الأمنية، التعامل مع الأهالي
- مؤشر التعليم: الواقع التعليمي، الكفاءات التدريسية، الإدارة، التسرب المدرسي
- مؤشرات وواقع الخدمات العامة: الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، النفايات والقمامة، الانترنت، المستشفيات والعيادات.
- انتهاكات حقوق السكن والملكية
- عودة النازحين إلى ديارهم والتحديات التي تواجههم
- دور المنظمات الأهلية والمدينة والمجالس المحلية في إعادة ترميم البيوت

2- تم تنفيذ (10) مقابلات معمقة مع ناشطين في الشأن العام ضمت مجموعة مختصين في مجال الحقوق والتعليم والأمن والصحة والإعلام

جمع البيانات وفريق البحث الميداني

بلغت عينة الاستطلاع (753) مفردة بحثية من المستجيبات والمستجيبين من السوريين. وتكوّن فريق جمع البيانات من مجموعة من حملة الإجازات الجامعية وطلاب الجامعات وناشطي المجتمع المدني. ممن لديهم خبرة في إجراء المقابلات وجمع البيانات، ولديهم صلات قوية ومعروفة وعلاقات داخل مجتمعاتهم المحلية. وتم جمع البيانات بالتعاون مع فريق من جمعية حقوق للعدالة والتنمية في مدينة دير الزور، وهي منظمة مجتمع مدني يقودها خبراء حقوقيون وناشطون من المجتمع المدني

تم جمع البيانات خلال الفترة بين 8-14 أيلول / سبتمبر 2025، وتزامن جمع البيانات مع حملة "دير العز" لجمع التبرعات لتحسين الواقع الخدمي في المحافظة.

من الضرورة الإشارة لوجود تباين في الآراء بين المستجيبين، وهذا ما وضع في قيمة الانحراف المعياري في مؤشرات الأمن والتعليم والصحة وخدمات الاتصالات، باستثناء الخدمات البلدية إذ كانت قيمة الانحراف المعياري تقترب من الواحد

نتائج الاستطلاع

أولاً- الخصائص العامة للعينة

1. الجنس

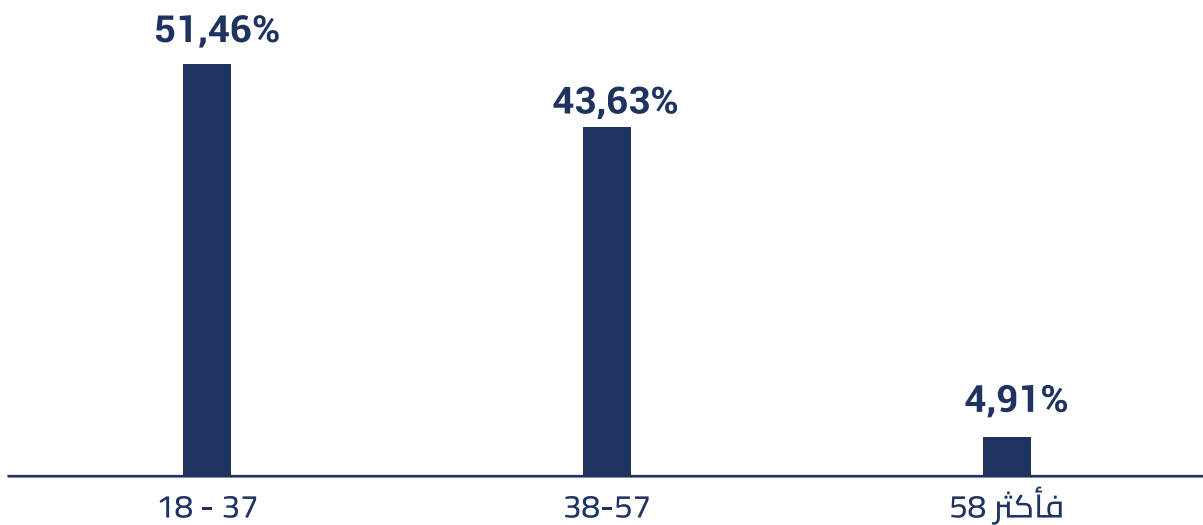
شكل رقم (1) يبين توزيع العينة حسب متغير الجنس



راعت الدراسة التوازن الجندي في العينة، إذ بلغت نسبة الذكور 50.86% ونسبة الإناث 49.1%.

2. العمر

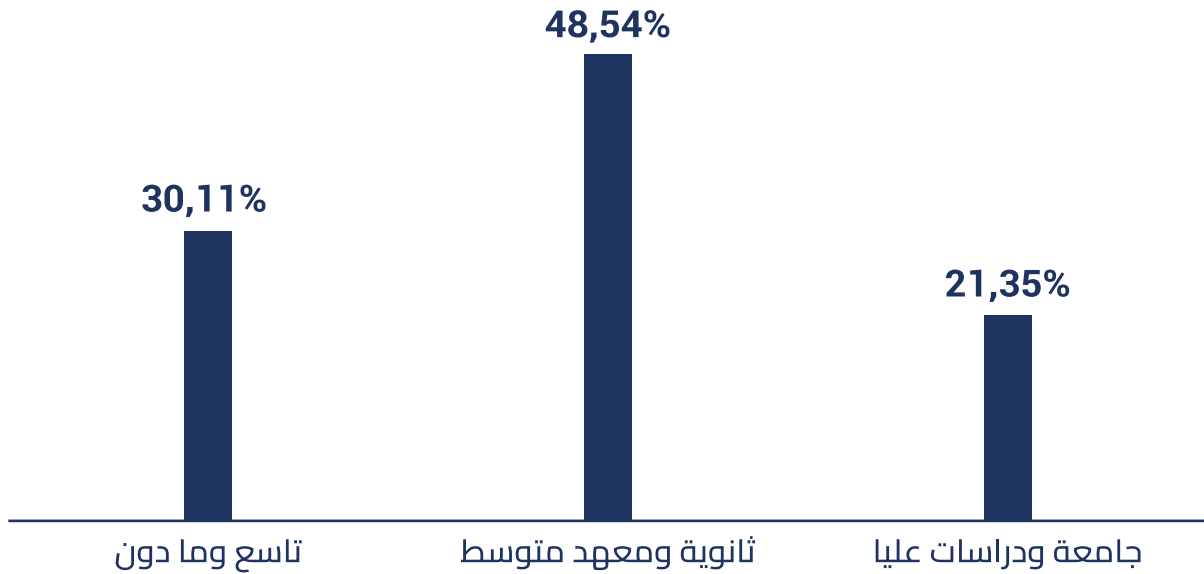
شكل رقم (2) يبين توزيع العينة حسب متغير العمر



توزعت العينة، وفق الشرائح العمرية، على الأجيال المختلفة، وكانت النسبة الأعلى هي للجيل 18-37 بنسبة 51.39%، تلاها جيل 38-57 بنسبة 43.69%، وكان جيل 58 فما فوق أدنى النسب 4.91%.

3. المستوى التعليمي

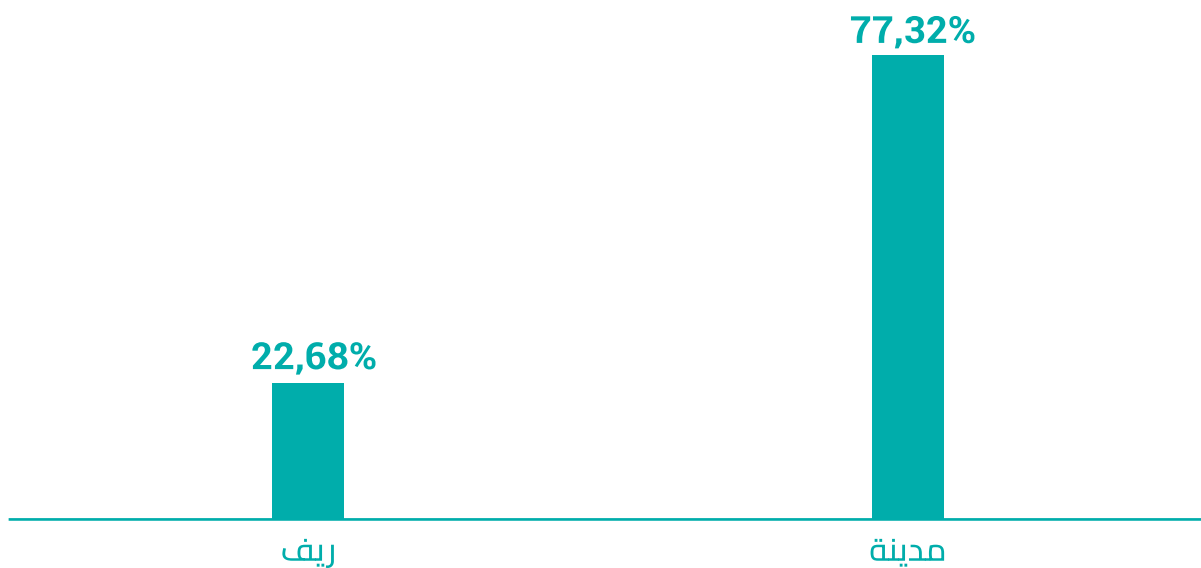
شكل رقم (3) يبين توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي



في المستوى التعليمي للعينة، كان المستوى المتوسط "ثانوية ومعهد متوسط" هو الأعلى بنسبة 48.54%، وتاسع وما دون 30.11%، وبلغت نسبة التعليم العالي 21.35%.

4. مكان الإقامة الحالي

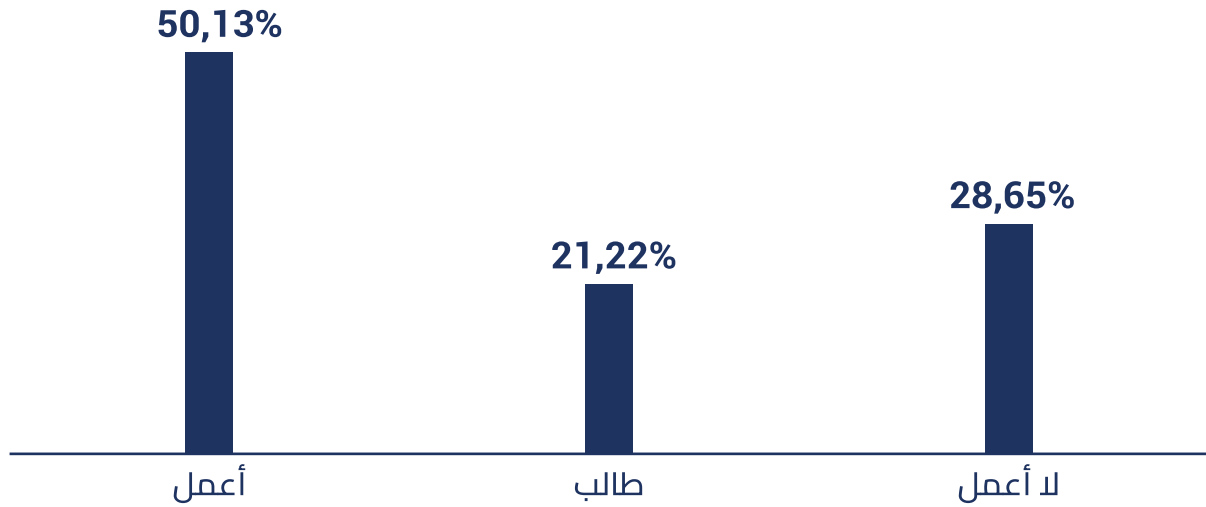
شكل رقم (4) يبين توزيع العينة حسب متغير مكان الإقامة



بلغت نسبة العينة في مدينة دير الزور 77.32%، وفي ريف المدينة نسبة 22.68%.

5. الحالة المهنية

شكل رقم (5) يبين توزع العينة حسب متغير الحالة المهنية



وتوزعت الحالة المهنية على نسبة 50.13% ممكن يعملون، و28.65% ممن لا يعملون، وبلغت نسبة الطلاب 21.22%.

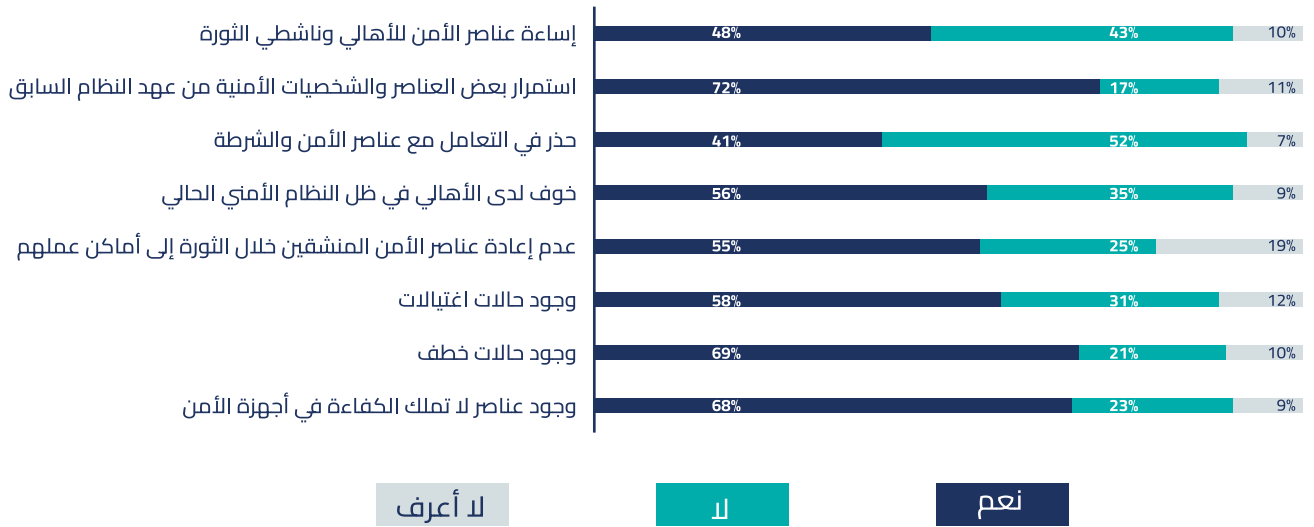
ثانيا- إعادة إنتاج نسق العنف الأمني

شكل رقم (6) يوضح مؤشر الحالة الأمنية في دير الزور



استمر نسق التعامل الأمني في المؤسسات، على صعيد التعيين والسلوك والممارسات، على سابق عهده أيام حكم النظام السابق، ويبدو أن الحكومة السورية الجديدة قد أعادت إنتاج نسق السلوك الأمني ودوره ومهامه كما كان سابقا، بحيث لم يلاحظ أهالي دير الزور (عينة الدراسة) اختلافات بين الماضي والحاضر

شكل رقم (7) يبين أشكال الانتهاكات الأمنية في دير الزور

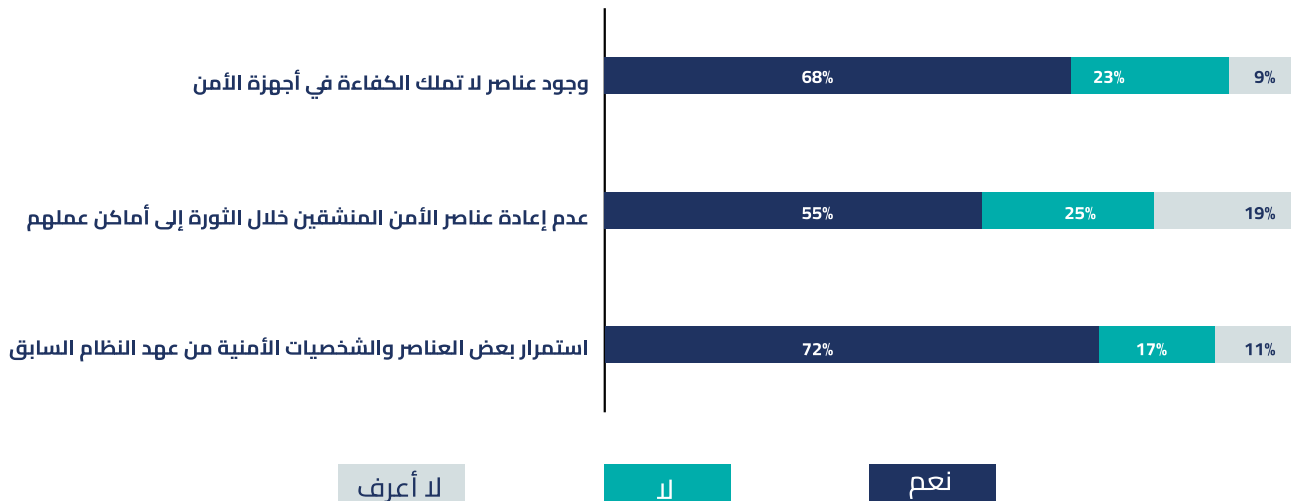


لقد بقيت حالة الخوف والتوجس والعنف "الإساءة" كما سابق عهدها من قبل القائمين على المؤسسات الأمنية في المدينة.

وصرّحت عينة الدراسة عن جملة من التفاصيل والممارسات الأمنية التي تعطينا صورة لواقع أقل ما يوصف بأنه عنفي وإقصائي وفساد. وللتنويه، فقد كانت نسب الممارسات والسلوك المرتبط بألية عمل الأجهزة الأمنية مرتفعة بشكل واضح.

ويبرز في مقدمة تلك الممارسات "استمرار بعض العناصر والشخصيات الأمنية من عهد النظام السابق" على رأس عملها 72%، و"عدم إعادة عناصر الأمن المنشقين خلال الثورة إلى أماكن عملهم" 55%. وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول تصورات الحكومة الانتقالية لشكل التعامل الأمني في المدينة "المهملة من حساب إعادة هيكلة الحياة العامة فيها بالمعنى العام". وهو ما يحيلنا إلى "استسهال" الواقع الصعب لأهالي المدينة ومعاناتهم من القبضة الأمنية في مرحلة ما قبل السقوط. ويترافق ما سبق مع "وجود عناصر لا تملك الكفاءة في أجهزة الأمن" 68%.

شكل رقم (8) بعض أشكال الانتهاكات الأمنية في دير الزور

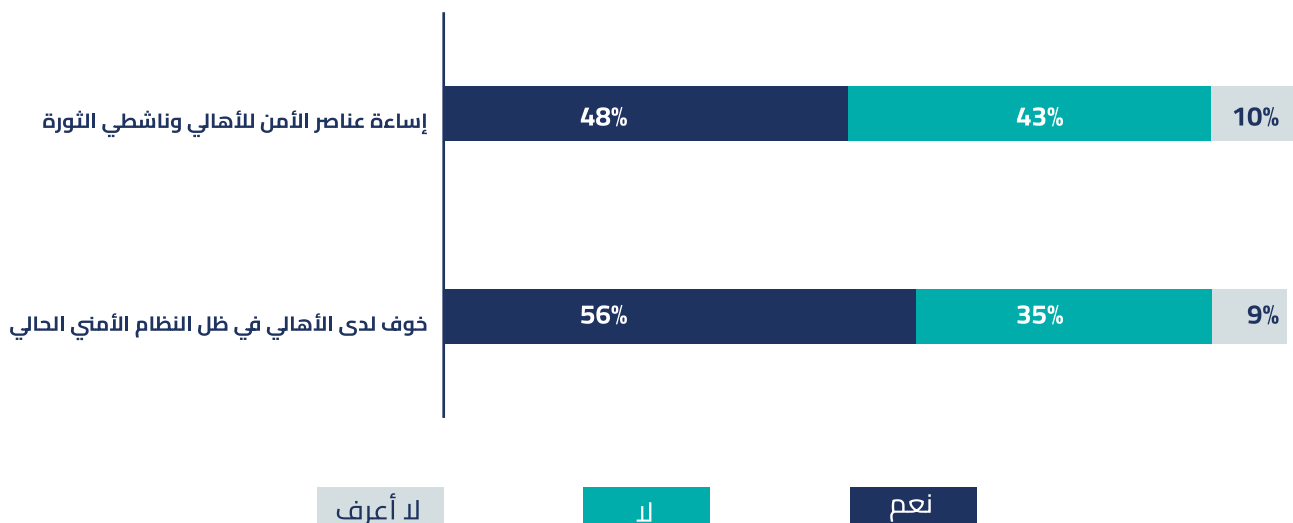


وفي ظل وجود هذه البنية الأمنية، التي بقيت معتمدة على المحسوبيات والاعتماد على عناصر النظام السابق واستبعاد العناصر المنشقة؛ كان من الطبيعي أن تستمر العديد من الانتهاكات، بل وتزداد طالما لا توجد نية لدى الحكومة الانتقالية ومن يمثلها في مدينة دير الزور، في إعادة هيكلة جديدة للمؤسسة الأمنية؛ من أبرز مهامها المطلوبة تقديم تصورات جديدة لمفهوم الأمن والقائمين عليه، لاسيما بعد سنوات من عهود القمع والانتهاكات التي عانى الأهالي منها.

نقّذ عناصر الأمن العام حملة أمنية على حي طب الجورة واعتقال عدة أشخاص (تجار مخدرات - فلول نظام)، بالمقابل أطلق سراح 150 شخصاً من فلول النظام في 3 أيام فقط. من هؤلاء من ثبت تورطه بانتهاكات بحق المدنيين

وللتدليل على ذلك، فقد أفاد ما نسبته 56% من المستجيبين أن هنالك "خوفاً لدى الأهالي في ظل النظام الأمني الحالي"، كما صرّح 41% منهم بوجود شعور وسلوك يعتريه "الحذر في التعامل مع عناصر الأمن والشرطة"، عطفاً على سلوك رجال الأمن والمؤسسة الأمنية مع الأهالي وناشطي الثورة، الذي اتسم بالعنف والإساءة 48%.

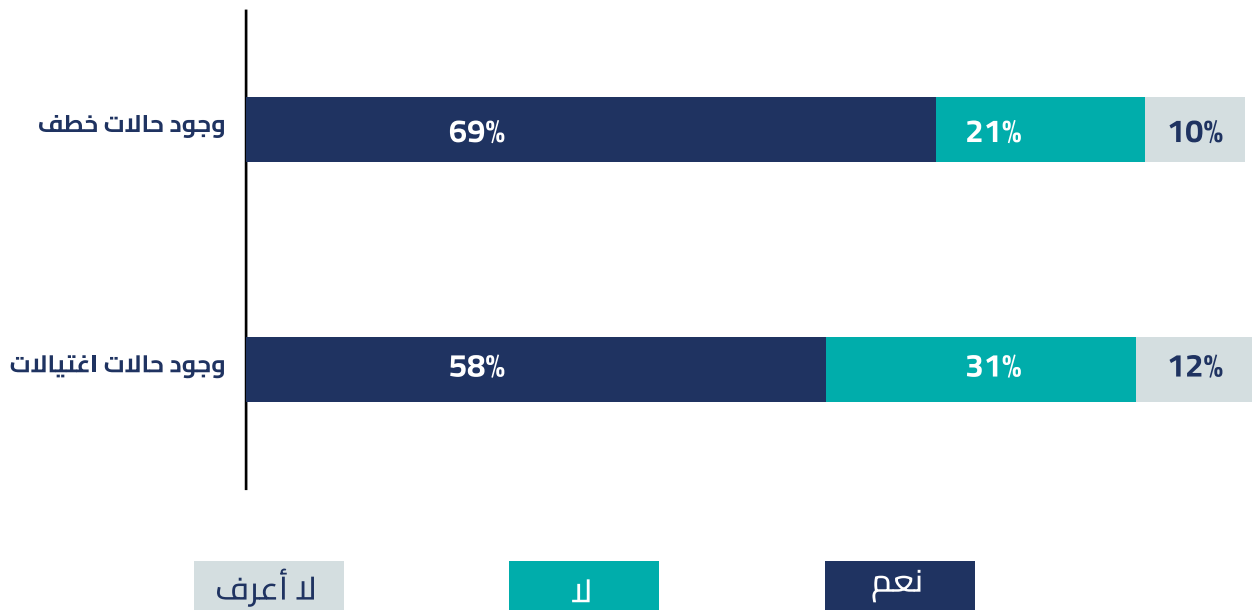
شكل رقم (9) أشكال أخرى لانتهاكات الأمنية في دير الزور



لم يتوقف الأمر عند هذه الممارسات فقط، رغم كفايتها لترشدنا إلى وجود شعور عام بأن شيئاً لم يتغير منذ سقوط النظام وسيطرة الحكومة الانتقالية الجديدة التي استمرت في انتهاج سياسات النظام القديم في الجانب الأمني وعدم الاشتغال على هيكلة النظام والمؤسسة الأمنية

لقد صرّح ما نسبته 58% من المستجيبين عن وجود "حالات اغتيالات" و69% عن وجود "حالات خطف". يحدث هذا ومدينة دير الزور تعيش على توجسات حرب قد تنشب قريباً بين الحكومة بمساندة تركية وقوات سورية الديمقراطية؛ التي عانى منها الأهالي حتى أيام قليلة قبل سقوط النظام السابق.

شكل رقم (10) أشكال أخرى لانتهاكات الأمنية في دير الزور



هذا وقد عززت المقابلات النوعية من النتائج الميدانية أعلاه، بل وزادت عليها الكثير من التفاصيل الخاصة بحالة مدينة دير الزور

يشكل الوضع الأمني في دير الزور المدخل الأساسي لفهم باقي التحديات التي يواجهها الأهالي في المدينة. إن انعدام الأمن يظل جوانب الحياة كافة في المحافظة، من «تهديش الثوار القدامى من الجيش الحر وعدم قبولهم في الأمن والجيش، وتنسب وقبول عناصر الدفاع الوطني وفلول النظام مع منشقين عن قسد بالأمن الداخلي والجيش في الحكومة الجديدة»

لعبت الحالة العشائرية في دير الزور دوراً محورياً في الإبقاء على عناصر ومسؤولين في جهازي الأمن والجيش. كان لهؤلاء العناصر تاريخ في انتهاكات حقوق الإنسان بحق سكان دير الزور حتى سقوط نظام الأسد، واليوم ما زالوا على رأس عملهم بدعم من الفصائل العسكرية وشيوخ العشائر. يشكل هؤلاء العناصر اليوم رأس الحربة في حماية فلول النظام من جهة والتستر على ممارساتهم، والإساءة لثوار المدينة واعتقالهم وهدر حقوقهم من جهة أخرى.

هذه الممارسات سوف تفتح الباب واسعا لعملية «انتقام ممنهج» من قبل هؤلاء العناصر للثوار ومؤيدي الثورة. وقد وثقت انتهاكات من هؤلاء العناصر «في زمن النظام السابق وحاليا مع الأمن» ضد أبناء دير الزور من تشبيح واعتقالات تعسفية وتجارة وتعاطي المخدرات، بحيث بدا الحال للأهالي أن الوضع الحالي هو أكثر فساداً مما كان سائداً أيام حكم النظام السابق.

مع استمرار الانتهاكات من بعض عناصر الأمن في المدينة، تم تفعيل المحكمة العسكرية وقسم الشرطة العسكرية، وجرى اعتقال عناصر الأمن المشاركين في الانتهاكات من قبل الشرطة العسكرية، ومعظم كوادرات الشرطة العسكرية من الثوريين

كما بقيت "المحاكم ودور القضاء غير مستقلة" وتتبع وتؤتمر من المؤسسة الأمنية وعناصرها، ما أفرز بيئة خطيرة.

"إن هذه التركيبة المعقدة ليست نتيجة صدفة، بل تعكس استراتيجية مقصودة لإعادة إنتاج نظام الأمن القديم بأشكال جديدة"

أما ظاهرة "الاغتيالات والتشبيح" ضد أبناء الثورة، فهي تمثل استمرارية لسياسة النظام في معاقبة المناطق التي ثارت ضده. كما تحول بعض المنشقين عن "قسد" وفلول النظام إلى أداة قمع ضد أبناء مجتمعهم مثل اغتيال الإعلامي "كندي عداي" واعتقال عدد من الثوار عند ذهابهم إلى الأمن الجنائي للحصول على ورقة "غير محكوم" بقضايا قديمة تخص الثورة قبل الإفراج عنهم وإحالتهم إلى المحكمة لاستصدار "كفّ بحث"

ورأى المستجيبون في المقابلات النوعية أن كل تلك المظاهر تعني "تحول الضحية إلى جلد" حيث يعيد المنتفضون ضد نظام قمعي إنتاج نفس آليات القمع عندما تتاح لهم الفرصة

تغيب أيضا "الكفاءات الإدارية" في متابعة القضايا الأمنية، ما يشي بوجود إشكالية هيكلية في بناء المؤسسات. وترافقا مع عدم السماح بعودة المنشقين عن سلك الأمن، رغم المطالبة بحقوقهم، يظهر أن منطق الإقصاء والتهميش لا يزال سائداً

إن استمرار وجود شخصيات ارتكبت انتهاكات أيام النظام على رأس عملهم في المناصب بسبب تزكيات عشائرية أو فصائلية، يكشف وجود تحالف مصالح بين النخب القديمة والجديدة، وتقديم وتوظيف الانتماءات والولاءات لخدمة مصالح فئة معينة

أما ظاهرة "خطف الأطفال" فتتمثل ذروة التدهور الأمني والأخلاقي وانتشار هذه الجريمة البشعة يرتبط مباشرة باستمرار نشاط الخلايا الإيرانية وخلايا قسد وتطويع عدد كبير من الفلول والدفاع الوطني مع قسد وتسليمهم جميع النقاط المحاذية للنهر الذي يفصل بين مناطق قسد ومناطق الحكومة

أصبح خطف الأطفال وسيلة لابتزاز وإسكات الثوار ممن وثقوا جرائم النظام بحق المدنيين، إذ يتم تهديدهم بخطف أبنائهم في حال لم يلتزموا الصمت

أما بالنسبة للسجون، فتفتقد دير الزور لها ويتم إيداع الموقوفين في أقسام الشرطة، ما يسمح بالاختلاط بين سجناء الجرائم المدنية مع المعتقلين الأمنيين وتجار المخدرات

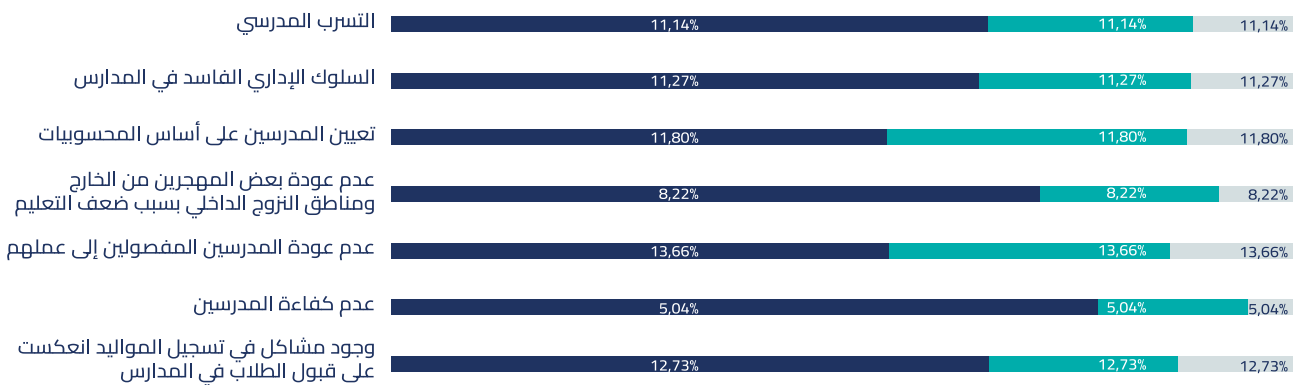
ثالثاً- قطاع التعليم.. محسوبيات وفساد إداري ومهني

شكل رقم (11) يوضح مؤشر الخدمات التعليمية في دير الزور



في ظل الواقع الأمني الضاغط على حياة المواطنين في دير الزور؛ كان من المتوقع أن يحمل قطاع التعليم الكثير من المشكلات والمعاناة والفساد المستمر منذ أيام النظام السابق، وأن يكون امتداداً للواقع الأمني على اعتبار أن القطاعين قائمان على عناصر بشرية، بعضها كان جزءاً من منظومة فساد وانتهاكات بحق المدنيين

شكل رقم (12) يبين مشكلات قطاع التعليم في دير الزور



لا أعرف

لا

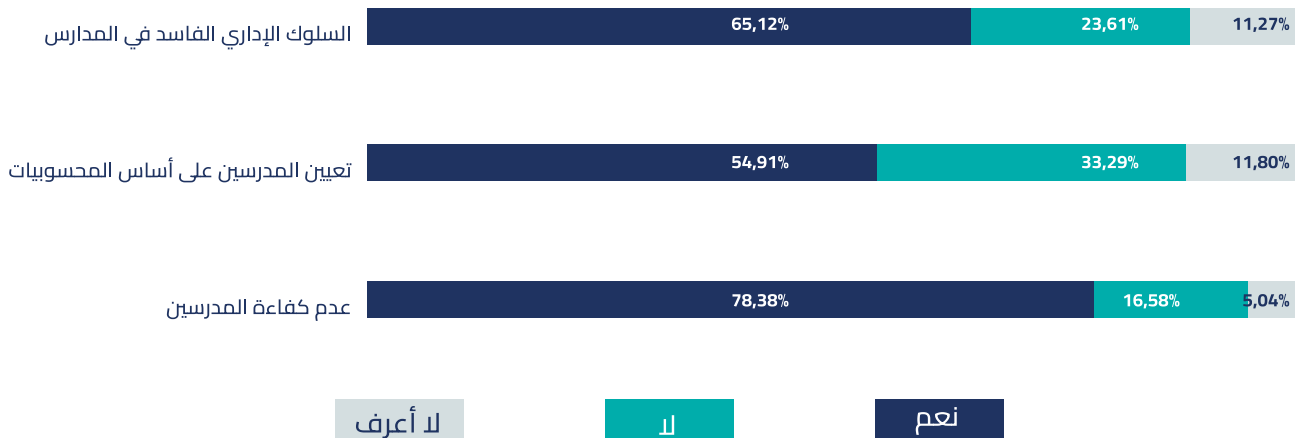
نعم

سلسلة من المشكلات والوقائع المتردية التي يعاني منها قطاع التعليم، تترك السؤال مفتوحاً برسم القائمين على إدارة المدينة في الحكومة السورية الانتقالية، وهي تساؤلات شملت جوانب الحياة اليومية عامة في المدينة التي يبدو أنها لم تستشعر انتقالها من حكم نظام الأسد الابن إلى حكومة انتقالية جديدة

أفاد المستجيبون بغياب واضح للكفاءة العلمية لدى المدرسين 78.38%، ما يترك آثاره على نوعية التحصيل العلمي للطلاب في المراحل الدراسية اللاحقة

لكن غياب الكفاءة لدى المدرسين، يبدو أنه نتيجة حتمية للفساد المستشري في قطاع التعليم على مستوى الإدارة والبنية التعليمية ونوعية المدرسين. فقد قال ما نسبته 54.91% أن تعيين المدرسين قائم على المحسوبيات والعلاقات والوساطات، وربما الانتماءات الإيديولوجية كذا الأمر. وهو ما يعزز ارتفاعاً في منسوب السلوك الإداري الفاسد في المدارس 65.12%. استشرى سياسة الفساد في قطاع التعليم على المستويات كافة، أنتج مشكلة كبيرة أيضاً، وهو عدم إعادة المدرسين المفصولين زمن النظام السابق إلى عملهم. وهو ما يتطابق تماماً عند حديثنا عن الواقع الأمني، وعدم إعادة العناصر الأمنية التي انشقت عن النظام السابق إلى وظائفها

شكل رقم (13) بعض مشكلات قطاع التعليم في دير الزور

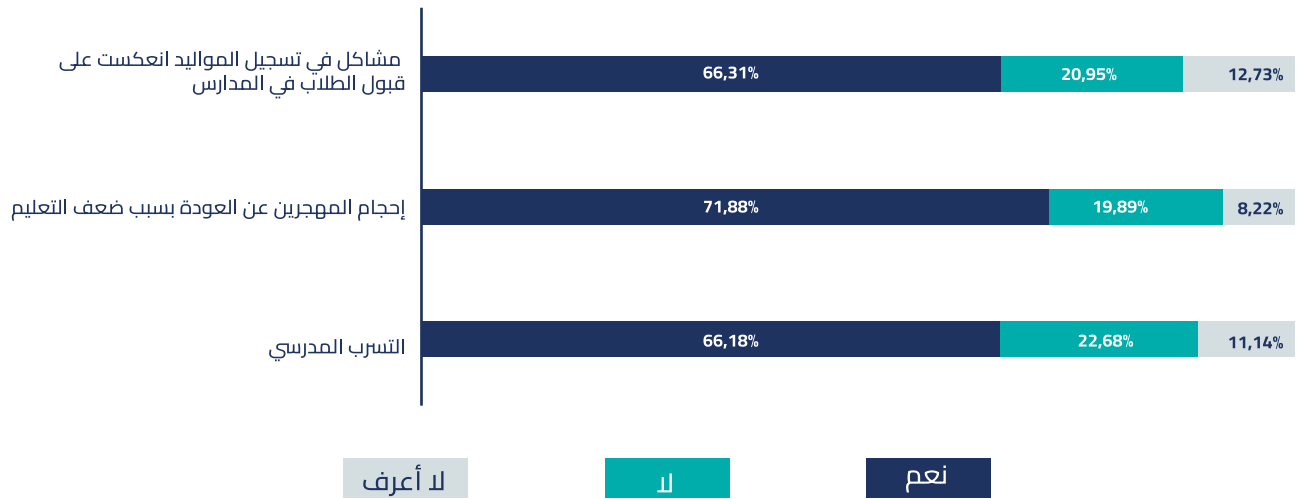


هذا السلوك والتعامل مع مجريات الحياة العامة في مفاصلها الأمنية والخدمية والتعليمية، يحيلنا إلى سياسة الحكومة الانتقالية الحالية ويترك التأويل والتحليل مفتوحاً أمام سياسة إعادة إنتاج الواقع السابق، وهو في الأحوال كافة يضع أهالي المدينة أمام مقارنات تكون نتيجتها واضحة وهي أنه لم يتغير الواقع بتغير النظام السياسي، بل وربما ازدادت بعض الممارسات سوءاً في ظل حكومة انتقالية يبدو أنها عاجزة عن إدارة المدينة وتعقيدات العلاقة مع القوى المسيطرة سابقاً على مستويات الحياة العامة كافة

تظاهر معلمون ممن عُينوا في السنوات الأخيرة من قبل النظام بسبب قرار مديرية التربية نقلهم إلى مدارس أخرى وأن التعيينات تتم حسب الأقدمية. تضمنت المظاهرة عبارات كراهية ضد المعلمين العائدين من التهجير

لا نتحدث هنا عن مشكلات طارئة على بنية القطاع التعليمي، بحيث يمكن إصلاح بعضها مع تغير الشروط الموضوعية، كالتسرب المدرسي مثلاً 66.18%، أو إحجام المهجرين عن العودة بسبب ضعف التعليم 71.88%، ناهيك عن مشكلات تسجيل المواليد الجدد سابقاً ما يعني استحالة قبولهم في المدارس 66.31%. إنما الحديث هنا عن بنية مؤسسية كانت فاسدة من أعلى الهرم حتى أسفله، في الإدارة والمدرسين والبنية التحتية

شكل رقم (14) مشكلات أخرى في قطاع التعليم في دير الزور



ويبدو أن المحاولات للالتفات لقطاع التعليم بنيته الفاسدة مازالت خجولة من الحكومة الانتقالية الجديدة، فاستمرت دورة الفساد على حالها، واستمرت المشكلات ومعاناة الأهالي من سياسات التعليم حتى اللحظة، رغم المحاولات لتحسينها

وعززت المقابلات النوعية، ما توصلت إليه النتائج الميدانية الكمية. فقد أجمعت آراء ممن تمت المقابلة معهم على أن النظام التعليمي في دير الزور يمثل "حالة متقدمة من التدمير المنظم للمستقبل". فعدم كفاءة المدرسين بسبب التعيينات على أساس المحسوبية أيام النظام السابق يظهر كيف أن إرث الفساد الإداري لا يزال يؤثر على جودة التعليم، وكذلك تعيين مدرسين لا يحملون شهادات تؤهلهم للتدريس، واستمرار إقصاء المعلمين المفصولين بسبب مشاركتهم في الثورة يحرم النظام التعليمي من كوادر مؤهلة

رأى أحد المستجيبين أن الاستبعاد "ليس مجرد قرار إداري، بل هو جزء من سياسة منهجية لتحجيم دور المشاركين في الثورة وتهميشهم"

وتبرز أيضا مشكلة الجيل "مكتوم القيد"، الذي لم يسجل في السجلات الرسمية "أطفال الأهالي النازحين من المدينة"، والمعاناة التي ستواجههم في تحصيل حقوقهم في التعليم في المستقبل. وأبرزت المقابلات النوعية عن وجود تحدٍ كبير يواجه قطاع التعليم، وهو زيادة عدد الطلاب بشكل كبير مع عدم وجود مدارس مؤهلة تستوعبهم، مع عدم اهتمام من قبل الإدارة الحالية وعدم السعي لحل هذه التحديات الطارئة.

رابعاً- مشكلات متفاقمة تعمق تردي واقع الخدمات في دير الزور

تم تصميم مؤشر للخدمات العامة في مدينة دير الزور وريفها، شمل:

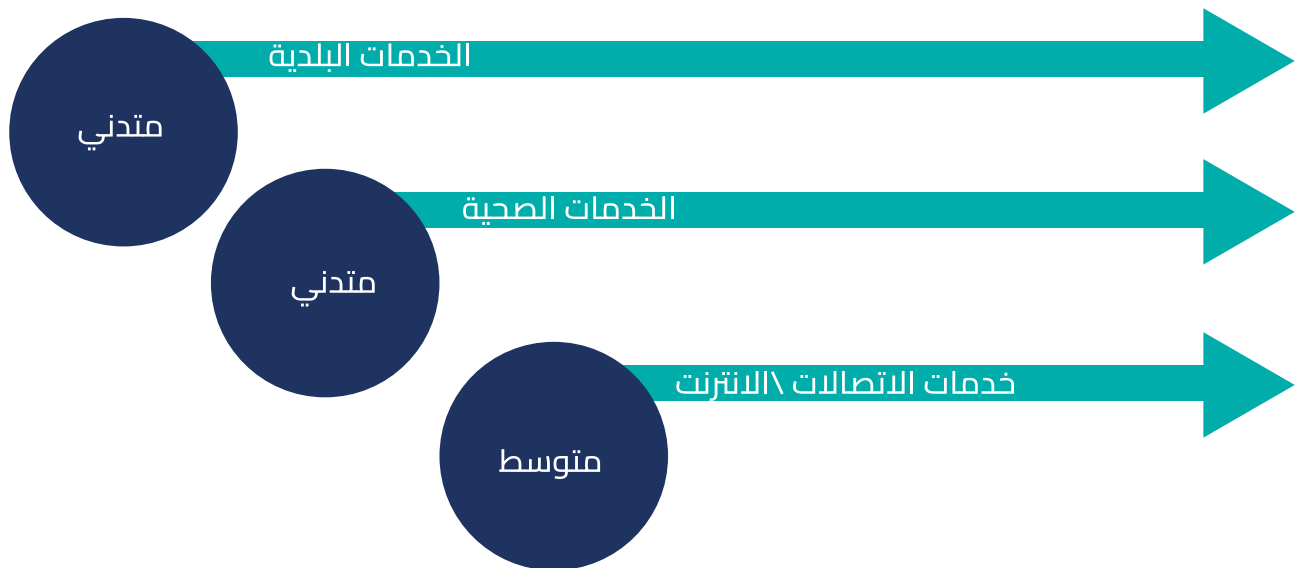
1. الخدمات العامة الأساسية (الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، النفايات والقمامة)

2. الانترنت وخدمات الاتصالات

3. الخدمات الصحية

وقد أظهرت النتائج عن وجود مؤشرات متدنية لحال الخدمات العامة والخدمات الصحية، ومؤشر بدرجة متوسطة لواقع الانترنت وخدمات الاتصالات.

شكل رقم (15) يبين مؤشرات الخدمات البلدية والصحة والاتصالات



سيطرت الحكومة الانتقالية الجديدة على مدينة دير الزور في الجزء الذي كان تحت سيطرة القوات الحكومية لنظام الأسد (الجزء الثاني من المدينة يقع تحت سلطات قوات سورية الديمقراطية "قسد"). وبعد مرور ما يقارب التسعة أشهر من سيطرة النظام السياسي الجديد على المدينة، فإن الواقع الخدمي المعني بدورة الحياة اليومية لأهالي المدينة بقي في غالبية خدماته على حاله، وأظهرت النتائج الميدانية عن وجود ملاحظات عن تراجع بعض الخدمات عما سبق أو تحسنها بشكل طفيف أو ملحوظ. وهو ما يفسر اتجاه مؤشر الخدمات في المدينة (المذكور آنفاً).

وباستثناء خدمات الانترنت والكهرباء، التي أقرت العينة بوجود تحسن تدريجي في خدمات الأولى 46.95%، والثانية 80.37%، فقد بقيت الخدمات الأخرى على نفس الأداء، المتردي طبعاً.

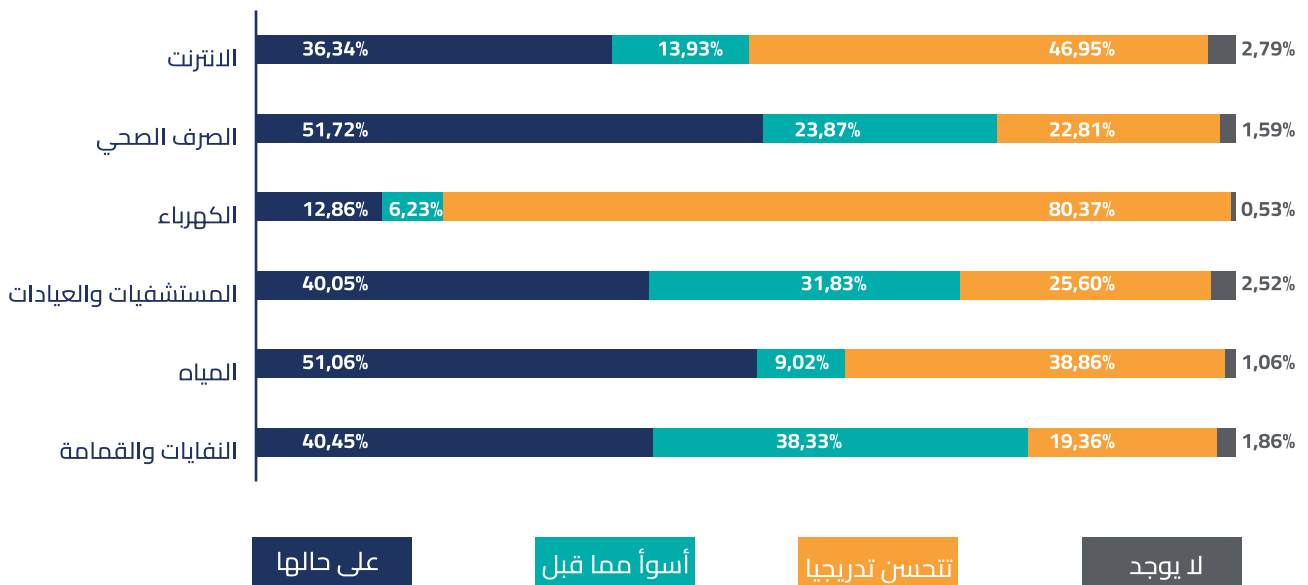
خلال جمع البيانات بدأ مجلس المدينة بإزالة الركام وفتح الطرقات في الأحياء المدمرة بالتعاون مع الخوذ البيضاء، والبدء بإنارة بعض الشوارع من قبل منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع شركة الكهرباء.

يبرز في مقدمة تلك الخدمات التي لم يتم ملاحظة تحسن فيها إلا بشكل طفيف هو خدمات المستشفيات والعيادات، ما يعني استمرار معاناة أهالي دير الزور من سوء الخدمة في تلك المرافق الصحية، مترافقا مع بقاء الخدمات الأخرى على درجة من السوء، والتي ترتبط بالواقع الصحي بشكل أو بآخر. فخدمات الصرف الصحي والنفايات والقمامة والمياه بقيت على ذات الأداء الخدمي في العهد السابق.

والواقع، فإن المتتبع لحال المدن السورية بعد سقوط النظام السابق، سوف يلاحظ فروقات واضحة بين مدينة وأخرى، أو تفضيلات للجانب الخدمي لمدينة على حساب الأخرى. فكيف الحال في مدينة دير الزور، التي عانت طوال عقود سنوات العهد السابق وفترات حكم سلطات الأمر الواقع التي تتالت عليها، من تهميش وضعف في تنفيذ المشاريع الخدمية.

ويبدو أن النظام الانتقالي الجديد لم يخرج عن تلك القاعدة بطريقة أو بأخرى، فقد تم إيلاء الاهتمام إلى المدن الرئيسة في سورية على حساب نظيراتها، لاسيما وأن المدينة هي على مرمى خطوط التماس مع قوات "قسد"، التي دخلت منذ سقوط النظام السابق في عملية شد وجذب مع الحكومة الانتقالية، مع التنويه إلى أن الوضع السياسي والعسكري قد يكون مرشداً لوجود اشتباكات عسكرية بين الطرفين (الحكومة وقسد) في قادم الأيام، حسب تحليلات وتصريحات متقاطعة.

شكل رقم (16) يوضح واقع الخدمات في دير الزور



ووفق المقابلات النوعية، أفاد المستجيبون أن الواقع الخدمي في دير الزور يظهر تبايناً واضحاً بين الجهود الفردية التطوعية وعجز المؤسسات الرسمية، فإن التحسن التدريجي في خدمات الكهرباء والمياه رغم

محدوديته يعكس إرادة مجتمعية قوية للتغلب على التحديات، ولكن الاعتماد شبه الكامل على العمل التطوعي يطرح تساؤلات حول استدامة هذه الخدمات وقدرة المجتمع على تحمل أعبائها بشكل دائم. وهذا يعني أن التحسن في بعض قطاعات الجوانب الخدمية جاء نتيجة لجهود أهلية أكثر مما هي سياسات الحكومة في المدينة.

«عندما سقط النظام السوري السابق، دخلت مجموعات من قوات «قسد» مدينة دير الزور، وقامت بسرقة الآليات وباصات النقل والأجهزة والدوائر والمؤسسات الحكومية، كما عمدت إلى تدمير البنية التحتية. كما تمت سرقة ملفات فروع الأمن والمصرف المركزي من قبل أشخاص تابعين لقسد قبل انسحابهم من المدينة. كان ذلك عقاباً جماعياً مر دون أية محاسبة. وبسبب من تلك الممارسات، يوجد اليوم نقص كبير في الآليات الخدمية وسيارات نقل القمامة ورافعات الكهرباء، وهذا النقص سبب كارثة إنسانية بالنسبة لعمل البلديات وعمال النظافة، حيث تجمعت النفايات بشكل كبير في الأحياء وتسبب الكثير من الأمراض والروائح الكريهة، كما تأخرت صيانة الكهرباء بسبب نقص الآليات»¹.

أما بالنسبة للوضع الصحي الكارثي في المستشفيات، فهو يعكس تدهوراً شاملاً في هذا القطاع ترافقاً مع عدم توافر الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، ونقص الكوادر المؤهلة، وتدهور البنية التحتية للمستشفيات، إذ "يوجد في مدينة دير الزور المستشفى الوطني الذي يبعد عن المدينة حوالي 7 كم على طريق دمشق، ويفتقر لعدد من التخصصات والخدمات الطبية (داخلية، عظمية)، ولا يوجد قسم للتوليد والنسائية، ولا وجود لأجهزة مثل الطبقي المحوري، ما يجبر المرضى على السفر إلى دمشق للعلاج. أما المستشفى العسكري، فهناك نقص في جميع الأجهزة الطبية والمخبرية، بحيث نرى وجود المخابر في هذه المستشفيات لكنها خارجة عن الخدمة. ويلجأ المرضى إلى المخابر الخاصة ذات التكاليف الباهظة، وكل هذا مؤشر على تدهور الخدمات الصحية في المدينة".

خامساً- انتهاكات حقوق الملكية والسكن.. غياب الحلول

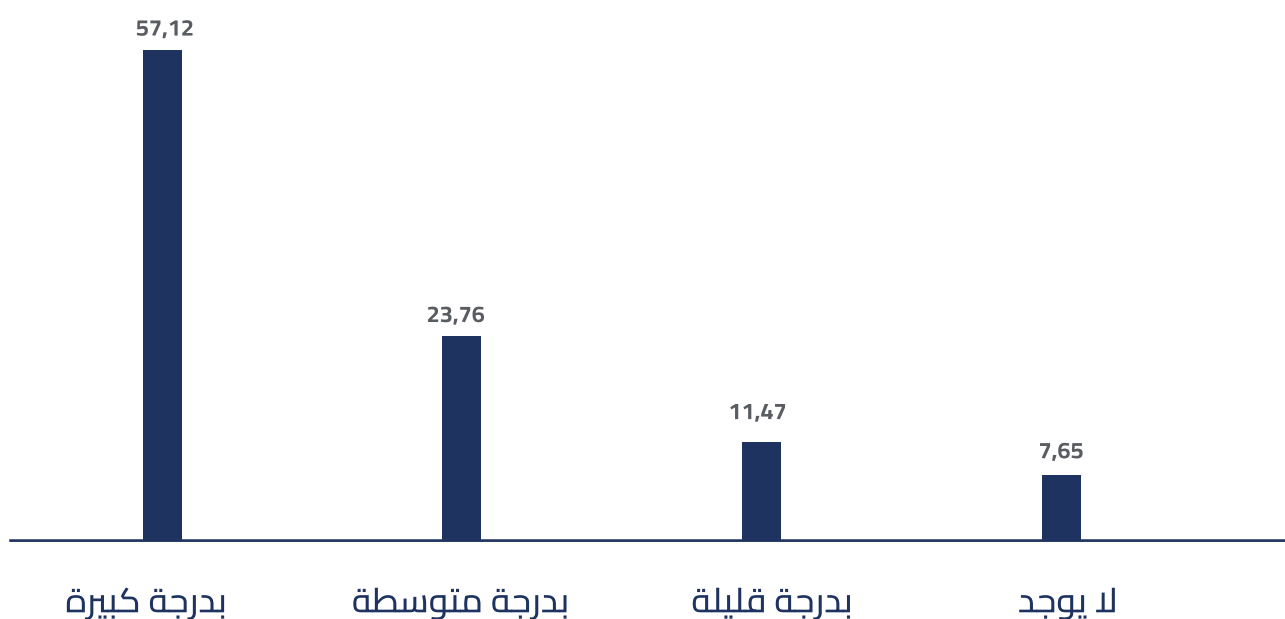
يكاد ملف حقوق السكن والأرض والملكية أن يكون من أعقد الملفات في سورية عامة، مردّ ذلك إلى تنوع طرق التوثيق العقاري² من جهة وعدم ربطها مع بعضها بشكل الكتروني من جهة أخرى، هذا في مرحلة ما قبل الثورة السورية، أضيف إلى هذا التعقيد في المشكلة الدمار الكبير الذي أصاب العقارات والأراضي والمناطق السكنية والتجارية والبنى التحتية، ورافق ذلك ضعف كبير في التوثيق القانوني خلال سنوات الحرب، وتلف واسع للمستندات المرتبطة بالملكية، ما خلق إشكاليات مركبة ومتداخلة. وازدادت هذه التعقيدات بسبب الإشكالات القانونية التي خلقتها التشريعات التي أصدرها النظام السوري البائد خلال السنوات الأخيرة.

مع مشكلة التهجير القسري والاعتقال والاختفاء القسري لأصحاب الحقوق، يصبح المشهد سورباليًا، ويصبح الإطار القانوني هشًا والبيئة خصبة للكثير من الانتهاكات والتجاوزات.

1 - مقابلة أجريت مع ناشط حقوقي في مدينة دير الزور
2 - حيث يمكن أن يتم توثيق الملكية العقارية في السجل العقاري وهو الحجة الأقوى قانونياً، ويمكن أن تسجل عبر كاتب العدل، أو عن طريق حكم محكمة، كما أنه يوجد سجلات خاصة بالجمعيات السكنية... إلخ، وكل ذلك غير مرتبط ببعضه الكترونياً.
على ضفاف العنف 19

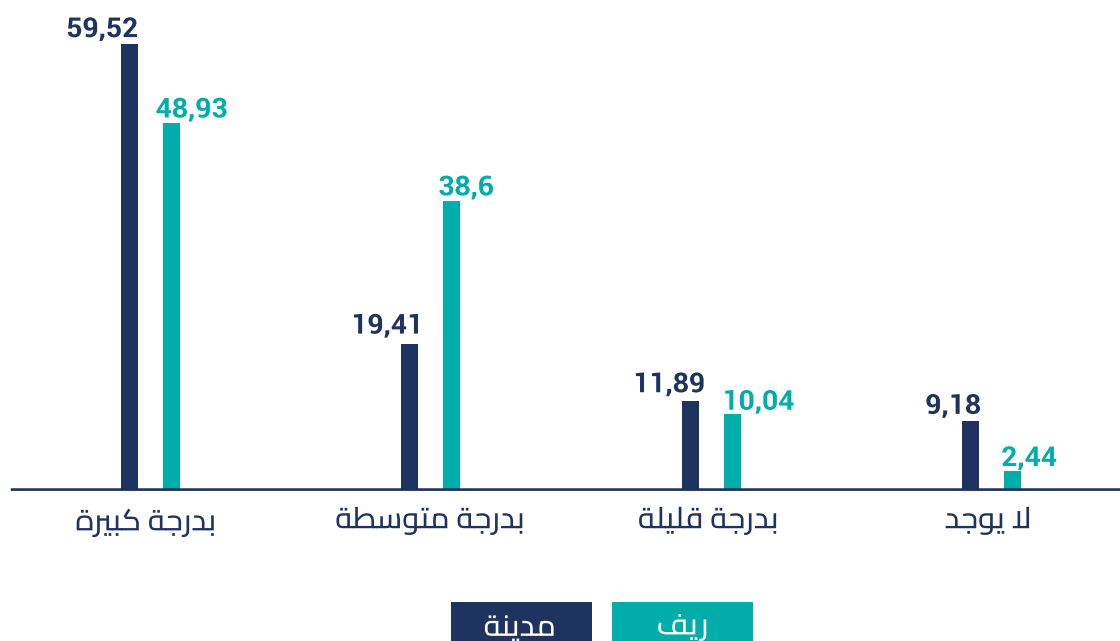
حاول (مركز مدى) استكشاف تأثير هذه الهشاشة في هذا الملف، وما هي أنواع الانتهاكات وأكثرها انتشارًا في دير الزور، خصوصًا وأنها تعرضت لسيطرة قوات مختلفة منذ 2011. وأظهرت النتائج الميدانية ارتفاعًا واضحًا في نسبة الانتهاكات في مدينة دير الزور فيما يتعلق بحقوق الملكية والسكن، وشملت الانتهاكات (الدمار بسبب الحرب والقصف، الغصب عن طريق التزوير، الاستيلاء على الملكيات «وضع يد»، حجز ومصادرة لأسباب أمنية، وجود ألغام، تعفيش). وكانت الانتهاكات بدرجة كبيرة هي الأعلى نسبة 57.12%، ثم متوسطة 23.76%، وقليلة 11.47%، بينما أفاد 7.65% من المستجيبين أنه لم تحدث بحقهم انتهاكات متعلقة بحقوق الملكية والسكن أو غيرها من الانتهاكات.

شكل رقم (17) يبين درجات الانتهاكات في دير الزور



ووفق متغير الإقامة، ريف ومدينة، فقد أظهرت النتائج الميدانية ارتفاعًا في نسب الانتهاكات في المدينة مقارنة بالريف.

شكل رقم (18) يوضح درجات الانتهاكات في مدينة وريف دير الزور



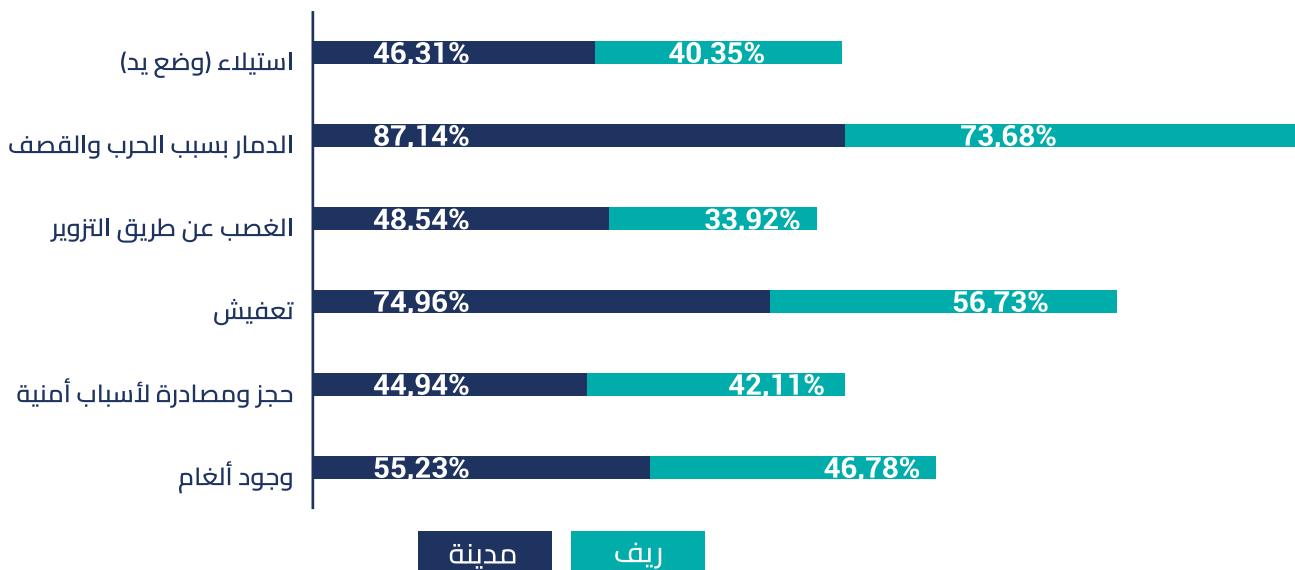
تعرضت مدينة دير الزور وريفها لجملة من الانتهاكات على مر السلطات المتعاقبة التي سيطرت عليها، والتي لا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم، وإن كانت درجة الانتهاك في أنواعها المختلفة أعلى قليلاً في المدينة عنها في الريف.

وكان أكثر الانتهاكات هو الدمار الشامل بسبب الحرب والقصف والاشتباكات على مدى عقود مضت (87.14%، 73.68%) المدينة والريف على التوالي. ثم التعفيش (74.96%، 56.73%) على التوالي.

وعانى أهالي المدينة والريف في دير الزور من أشكال مختلفة من الانتهاكات، أبرزها أيضاً الاستيلاء على الممتلكات عن طريق "وضع اليد"، والغصب بتسجيل الملكية للغير عن طريق التزوير، وكذلك الحجز على الممتلكات أو المصادرة لأسباب أمنية. وقد بدأ عمل محكمة بما يخص قضايا غصب العقارات بعد جمع البيانات وخلال فترة إعداد التقرير.

وتبرز مشكلة كبيرة وهي "وجود الألغام" ما يهدد حياة الناس في حال تم انفجار تلك الألغام، ما يعني ضرورة تدخل المسؤولين في الحكومة الانتقالية، وتكثيف جهود الدفاع المدني في المدينة من أجل إزالة تلك الألغام، التي قد تخلف الكثير من الضحايا إذا ما استمر الحال على ما هو عليه.

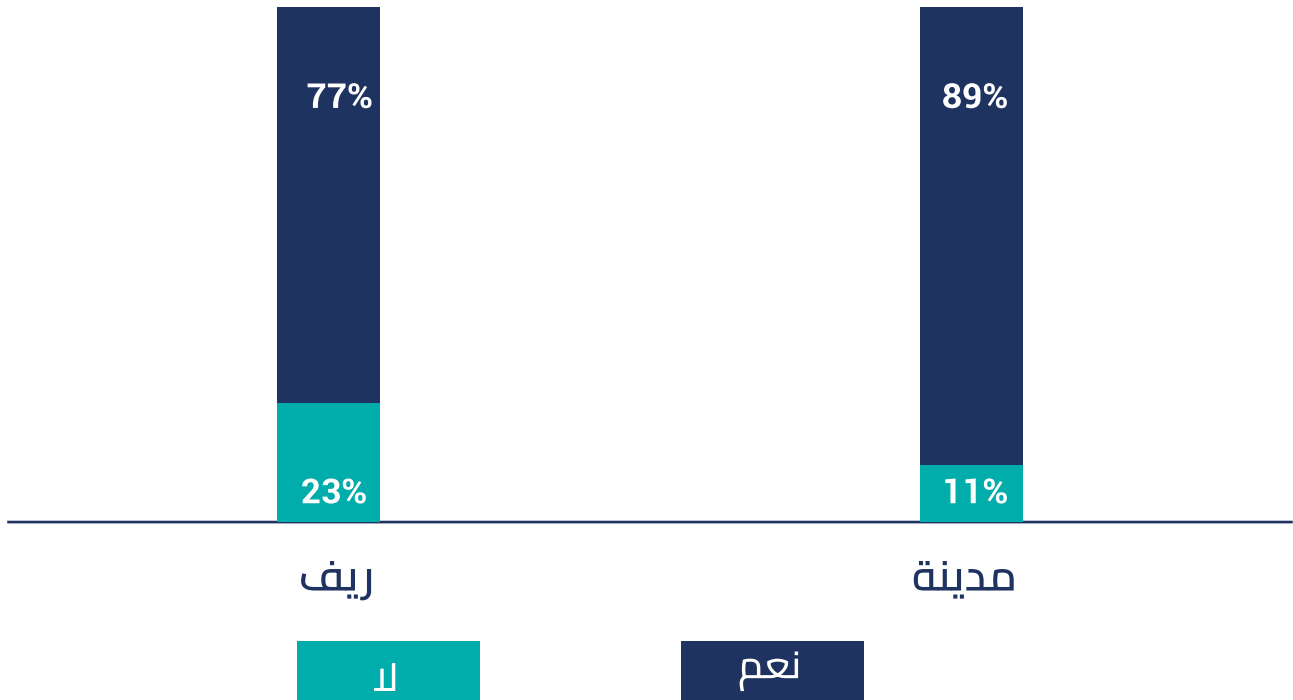
شكل رقم (19) يوضح أنواع الانتهاكات في ريف ومدينة دير الزور



سادسا- مشكلات تعيق استقرار النازحين العائدين

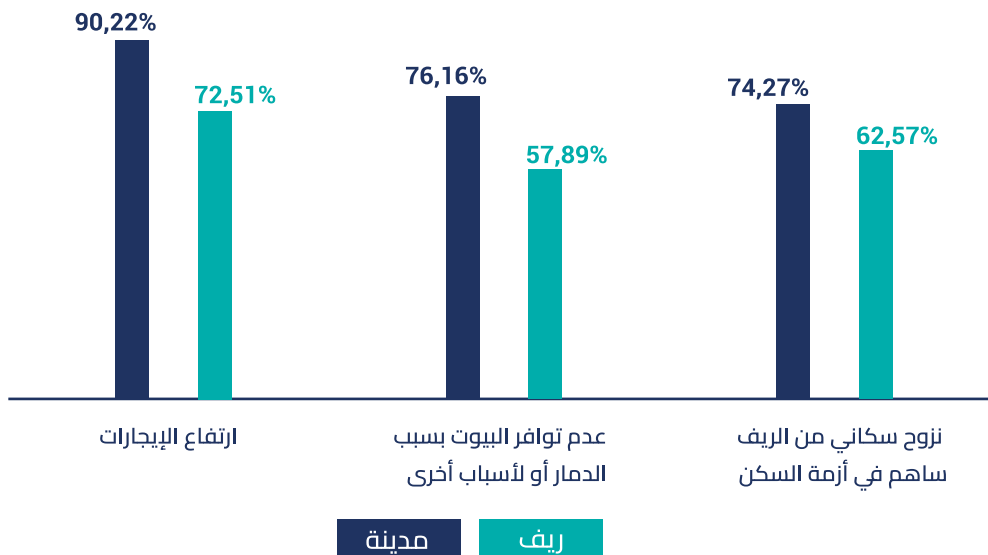
شهد ريف دير الزور عودة للنازحين بنسبة أعلى من المدينة، إذ بلغت نسبة النازحين العائدين في الريف 32% مقابل 11% عادوا إلى المدينة.

شكل رقم (20) يبين نسبة عودة النازحين



وقد واجهت العائدين إلى المدينة والريف في دير الزور جملة من المشكلات، في مقدمتها ارتفاع إيجارات البيوت وعدم توافر المساكن بسبب الدمار الكبير، إضافة إلى قدوم الكثير من سكان الريف إلى المدينة. ما ساهم في تفاقم أزمة السكن. ويلاحظ أن هذه المشكلات مرتفعة بشكل واضح في المدينة أكثر منه في الريف.

شكل رقم (21) يبين المشكلات التي تواجه النازحين العائدين



وقد أفادت المقابلات النوعية، بتفاصيل أزمة السكن التي يعاني منها الأهالي. إذ باتت أزمة السكن وارتفاع الإيجارات ظاهرة ملحوظة، ترافقا مع تأخر المعنيين في الحكومة الانتقالية في ضبط سوق الإيجار والسكن.

“هناك عقارات للشوار والأهالي الذين كانوا خارج البلاد، بيعت هذه العقارات من قبل أزالام النظام والميليشيات المسيطرة، دون حل هذه المشكلات العقارية من قبل الحكومة الجديدة، وهو ما يسمح باستمرار غصب الحقوق ونهب الممتلكات وإعادة إنتاج أنماط الظلم واللامساواة.”

“ساهم في أزمة السكن انتقال سكان القرى إلى المدينة وسيطرة عناصر متنفذة من الحكومة الحالية على بعض العقارات بحجة عودة ملكيتها لأشخاص كانوا موالين للنظام السابق، على الرغم من أن بعض تلك العقارات يملكها معارضين اضطروا للهجرة خارج سورية منذ سنوات”

طال الدمار الكثير من الأحياء في مدينة دير الزور. وكانت نسبة الدمار بين الكبيرة والمتوسطة: الرشدية (100%) الصناعة (100%) العمال وسط (100%) الحويقة (89%) المطار القديم (91%) أما الأحياء غير المدمرة فهي: (قصور، فيلات، غازي عياش، طب الجورة، الأغوات، الضاحية، المنطقة الصناعية)³

ملاحظات	هل سبق أن تم إعداد دراسة تنظيمية ومن هي الجهة الفارسة	وضع المنطقة حالياً من حيث اشغالها بالسكان	موقع المنطقة العقارية (اوتداد) أو صورة فضائية أو مخطط مساحي	هل هي داخل أو خارج المخطط التنظيمي	مساحة/ هكتار	المنطقة المتضررة بنسبة أكبر من ٩٠% (لا يوجد بنسبة ٩٠% وإنما حسب الجدول التالي)
الضاحية	١.٨% ضرر متوسط ٨.٢% لا يوجد ضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٨٠%	داخل	١٦٢	الضاحية
الأغوات	١٠٠% لا يوجد ضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٨٠%	داخل	١٠٤	الأغوات
الحويقة (وسط وشرقية وغربية)	٩.٦% ضرر متوسط ٣١.٩% لا يوجد ضرر ١.٩% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	١٧٢	الحويقة (وسط وشرقية وغربية)
العرشي	٥.٢% ضرر متوسط ٧.٨% ضرر شديد ٠.٩% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٢%	داخل	٢٧	العرشي
كلمتات	١١.١% ضرر متوسط ٥.٩% ضرر شديد	مدرسة سابقاً	مشفرة ٥%	داخل	٢٢	كلمتات
المنطقة الصناعية	١٢.٦% ضرر متوسط ٧.٤% لا يوجد ضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٨%	داخل	٩٨	المنطقة الصناعية
الطموح	١.٩% لا يوجد ضرر ٣.٤% ضرر متوسط ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٧٠%	داخل	٤٧	الطموح
هرايش	٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	٤٩	هرايش
طب هرايش	٨.٧% لا يوجد ضرر ٨.٧% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٥٠%	داخل	٨١	طب هرايش
حي الصناعة السكني	٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	٣٥	حي الصناعة السكني
المطار القديم	٤.٦% ضرر متوسط ٥.٤% لا يوجد ضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٧%	داخل	٩٩	المطار القديم

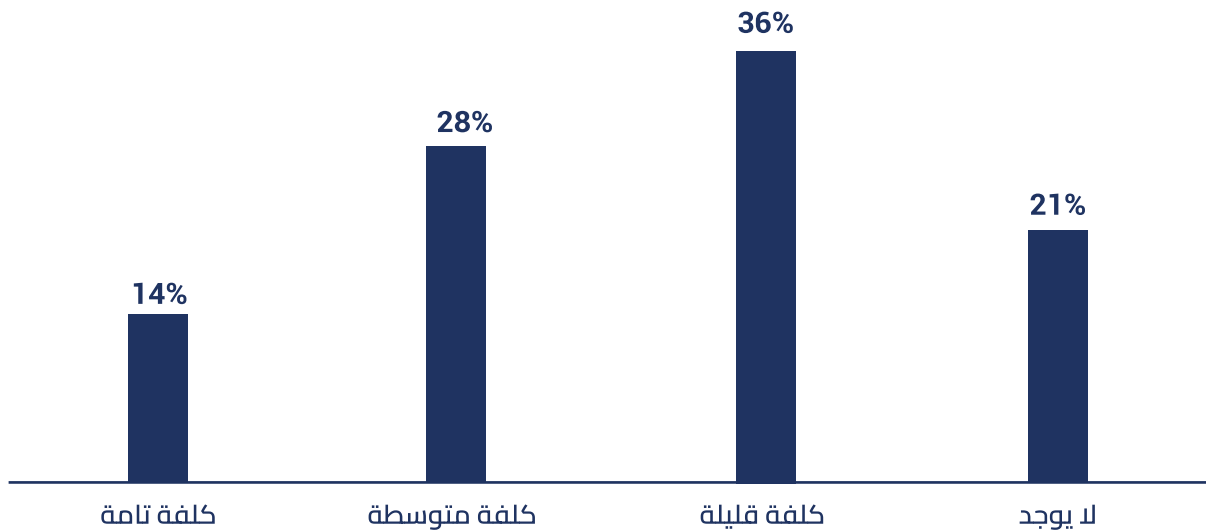
٥.٠% ضرر متوسط ٩.٦% لا يوجد ضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	٢٤	الشيخ ياسين
٧.٩% لا يوجد ضرر ٧.٩% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٧%	داخل	١٤	أبو عابد
٩.٦% لا يوجد ضرر ٩.٦% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٩٠%	داخل	٤٩	غزالي عياش
٣.١% لا يوجد ضرر ٣.١% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٢%	داخل	٧٣	الرشدية
٧.٩% لا يوجد ضرر ٧.٩% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	٢٠	الجبلية
٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٩٠%	داخل	٧٨	القصور
٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٩٠%	داخل	١١٩	الجورة
٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٧٥%	داخل وخارج	٢٨٠	طب الجورة مع المهاجرين
٧.٤% لا يوجد ضرر ٧.٤% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٥٠%	داخل	٥٣	حي القنات
٩.٦% لا يوجد ضرر ٩.٦% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	٤٧	حي الموقنين
٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ١٠%	داخل	٢٥	الصال
٩.٥% لا يوجد ضرر ٩.٥% غير متضرر	مدرسة سابقاً	مشفرة ٢٠%	داخل	٧٤	المنطقة

صورة (1) إحصائيات مجلس مدينة دير الزور للأحياء المتضررة ونسب الإشغال

سابعاً- جهود أهلية ومدنية لتجاوز أزمة السكن

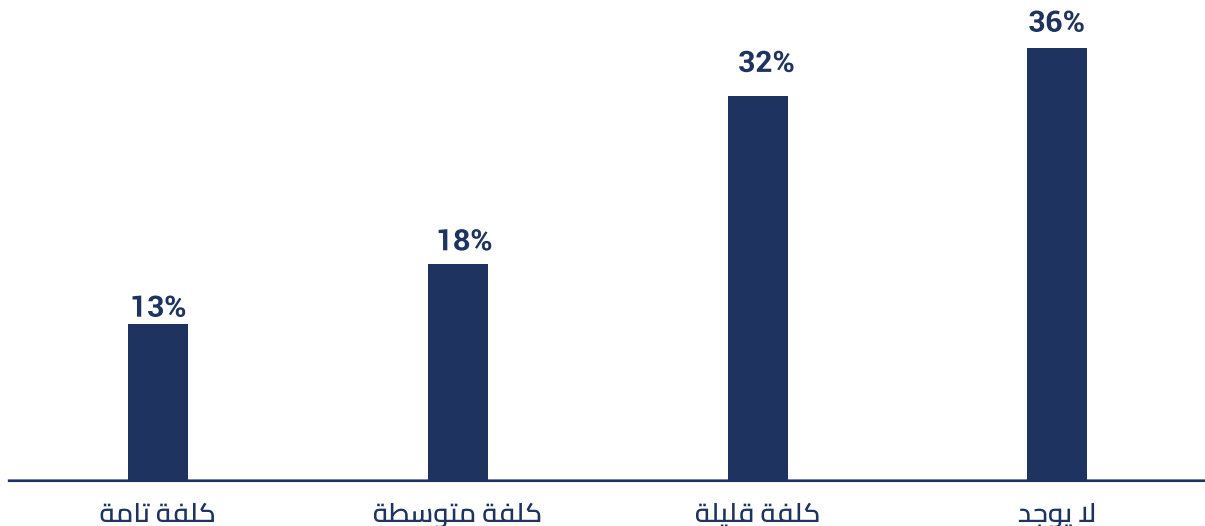
في ظل عودة النازحين إلى مدينة دير الزور وريفها، كانت هنالك مساهمات أهلية ومدنية من أجل ترميم المساكن كخطوة أولية قبل إعادة الإعمار المفترض للمدينة في المرحلة اللاحقة. تكفلت بعض المنظمات الأهلية والمدنية بتكاليف الترميم، وغطت بعض التكاليف الترميم الكامل بنسبة 14%، مقابل 28% كلفة متوسطة تقتصر على الأساسيات (أبواب، نوافذ، جدران)، و36% كلفة قليلة. وأجاب 21% من المستجيبين بعدم إجراء عمليات ترميم لمنازلهم.

شكل رقم (22) يبين مساهمة المنظمات الأهلية والمدنية في الترميم



أما المجالس المحلية، فقد كانت مساهمتها في عمليات الترميم أقل من نظيراتها المنظمات الأهلية والمدنية. إذ صرّح 36% من المستجيبين بعدم مساهمة المجالس المحلية في عمليات ترميم خاصة بمساكنهم، مقابل 32% تكفلت المجالس المحلية بكلفة قليلة، و18% بكلفة متوسطة تقتصر على الأساسيات (أبواب، نوافذ، جدران)، و13% كلفة تامة.

شكل رقم (23) يبين مساهمة المجالس المحلية في الترميم



وأفادت الشهادات في المقابلات النوعية، أنه مع عدم قدرة الأهالي على ترميم بيوتهم والتدخل المحدود من قبل منظمات المجتمع المدني بترميم جزئي لعدد محدود من المنازل، ظهرت المحسوبيات من قبل المنظمات والبلدية باستهداف ترميم بيوت بعينها، وليس حسب حجم الدمار أو الضرورة، وهو "ما يعكس فشل نمط إعادة الإعمار المعتمد على المساعدات الخارجية ومساعدة المنظمات لترميم البيوت"، فرغم أهمية ذلك التدخل بالترميم إلا أنه يبقى غير كافٍ لمواجهة حجم الدمار الهائل في المدينة.

استنتاجات

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها:

1. درجة مؤشر الخدمات العامة على تقييم متدنٍ
2. درجة مؤشر الخدمات الصحية على تقييم متدنٍ
3. درجة مؤشر الانترنت وخدمات الاتصالات على تقييم متوسط
4. - درجة مؤشر الحالة الأمنية على تقييم متدنٍ
5. درجة مؤشر التعليم على تقييم متدنٍ
6. لا يزال الحال الأمني في المدينة على حاله ولم يتغير. فقد كانت هنالك الكثير من الممارسات الأمنية، كما سابق عهدا كإساءة عناصر الأمن للأهالي وناشطي الثورة، والتي تركت الأهالي في حال من الخوف في ظل النظام الأمني الحالي والحذر في التعامل مع عناصر الأمن والشرطة.
7. استمرار بعض العناصر والشخصيات الأمنية من عهد النظام السابق على رأس عملها، مع وجود عناصر لا تملك الكفاءة في أجهزة الأمن، وعدم إعادة عناصر الأمن المنشقين خلال الثورة إلى أماكن عملهم.
8. وجود حالات اغتيال خطف بشكل متكرر.
9. يعاني قطاع التعليم من مشكلات بنيوية تتفاقم وتؤثر على مستقبل الأجيال التعليمي. ومن أبرز تلك المشكلات: عدم كفاءة المدرسين، تعيين المدرسين على أساس المحسوبيات، السلوك الإداري الفاسد في المدارس، عدم عودة المدرسين المفصولين إلى عملهم، التسرب المدرسي.
10. لا تزال خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات والقمامة على حالها مع تحسن طفيف في تلك الخدمات
11. تحسنت خدمات الانترنت والاتصالات بدرجة ملحوظة وإن كان التحسن متوسطًا
12. يعاني قطاع الصحة في المستشفيات والعيادات من سوء الخدمات وغياب الأجهزة الأساسية ومخاطر التحليل وغيرها
13. لا تزال مشكلات الانتهاكات المتعلقة بحقوق السكن والملكية دون حلول واضحة لها. ومن أبرزها: الدمار بسبب الحرب والقصف، الغصب عن طريق التزوير، الاستيلاء، حجز ومصادرة لأسباب أمنية، وجود ألغام.
14. شهدت مدينة دير الزور عودة نسبة قليلة للنازحين منها
15. كان ارتفاع الإيجارات وعدم توافر البيوت بسبب الدمار أو لأسباب أخرى، والنزوح السكاني من الريف إلى المدينة، أبرز ما يعانيه النازحون العائدون.
16. تكفلت بعض المنظمات الأهلية والمدينة والمجالس المحلية بترميم بعض المساكن، وتراوحت تلك الجهود بين التكاليف الكاملة والمتوسطة والقليلة

التوصيات:

واستناداً إلى استنتاجات الدراسة، فإننا نقترح توصيات قطاعية تساهم بتحسين الواقع الحالي للمحافظة

1- القطاع الأمني:

- إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية بشكل جذري، عبر إبعاد العناصر المرتبطة بنظام الأسد ومحاسبتهم في حال ثبت تورطهم بانتهاكات حقوق إنسان، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني بدل المحسوبيات أو الولاءات الفصائلية عند التعيينات
- إدماج عناصر الأمن والجيش المنشقين خلال الثورة في الهيكل الأمني الجديد، بعد التحقق من سجلاتهم وخبراتهم، باعتبارهم جزءاً من النسيج الثوري والوطني الذي ساهم في إسقاط النظام السابق.
- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الأجهزة الأمنية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقضاء والمحامين، لضمان الشفافية ومنع الانتهاكات مثل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاختطافات، والاختطاف.
- التحقيق الفوري في جرائم الاغتيال والاختطاف التي طالت ناشطين وإعلاميين وثواراً، ومحاسبة مرتكبيها بغض النظر عن انتماءاتهم، لوقف سياسة الإفلات من العقاب وإعادة الثقة بالعدالة.
- فصل القضاء عن الأجهزة الأمنية وضمان استقلاليته الكاملة، بما يسمح بمحاكمات عادلة وشفافة، ويمنع استخدام المحاكم كأداة قمع أو انتقام ضد المعارضين أو المشاركين في الثورة.

2- قطاع التعليم:

- إصلاح شامل لقطاع التعليم يبدأ بإعادة المعلمين المفصولين ظلماً بسبب مواقفهم الثورية، واعتماد معايير الكفاءة والمؤهل العلمي في التعيينات، وليس المحسوبية أو الولاء السياسي.
- تدريب المعلمين الحاليين غير المؤهلين أو استبدالهم بكوادر جديدة، وربط استمرارهم بالوظيفة بتقييم دوري لأدائهم المهني، لضمان جودة التعليم وتحصيل الطلاب.
- حل أزمة "مكتومي القيد" عبر تسهيل إجراءات تسجيل المواليد المتأخرين وتمكينهم من الالتحاق بالمدارس دون عوائق إدارية، بالتعاون مع المجالس المحلية والمنظمات الحقوقية.
- تأهيل المدارس المدمرة جزئياً وبناء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب العائدين، وضمان عدم حرمان أي طفل من حقه في التعليم بسبب ضيق الأماكن.

3- حقوق الملكية والسكن:

- تشكيل لجنة قضائية-إدارية مستقلة لمعالجة انتهاكات الملكية العقارية، بما في ذلك

حالات الغصب، التزوير، وضع اليد، والمصادرة غير القانونية، مع ضمان حق المتضررين في استرداد ممتلكاتهم أو التعويض العادل.

- فرض ضوابط قانونية صارمة على سوق العقارات والإيجارات لمنع استغلال أزمة السكن، وتحديد سقوف سعرية عادلة تراعي الوضع الاقتصادي للمواطنين، خاصة العائدين من النزوح.
- إطلاق حملة وطنية لإزالة الألغام والمخلفات الحربية من أحياء دير الزور، بالتعاون مع وزارة الطوارئ والكوارث ومنظمات دولية متخصصة، لحماية المدنيين وتمكين العائدين من استعادة منازلهم بأمان.
- إعطاء أولوية قصوى لإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، صرف صحي، نظافة) عبر خطط طوارئ ممولة من الحكومة الانتقالية بالشراكة مع المنظمات الدولية، لا الاعتماد على الجهود الفردية أو التطوعية غير المستدامة.
- دعم وتوسيع مشاريع المنظمات الأهلية والمدنية في ترميم المنازل، مع ضمان توزيع المساعدات وفق معايير موضوعية تعتمد على حجم الدمار وحاجة السكان، وليس على المحسوبيات أو الانتماءات القبلية أو الفصائلية.

4- القطاع الصحي:

- إعادة تأهيل المستشفيات في دير الزور وتزويدها بالأدوية الأساسية، الأجهزة الطبية (كالطبقي المحوري)، والكوادر المؤهلة، مع مراعاة الاهتمام بالمراكز الصحية في الريف، وربط المرافق الطبية بشبكة صحية وطنية تسمح بالإحالة الفورية للحالات المعقدة دون تحميل المرضى تكاليف باهظة.
- إنشاء صندوق طوارئ صحي ممول من الحكومة الانتقالية لتغطية تكاليف العلاج والتحاليل في المخابر الخاصة للمرضى غير القادرين، كحل مؤقت حتى يتم تأهيل المخابر الحكومية.

5- قطاع الخدمات والإدارة المحلية:

- تفعيل دور المجالس المحلية في إدارة شؤون المدينة، وربط تمويلها بمؤشرات أداء واضحة في قطاعات الخدمات، الأمن، التعليم، والسكن، مع مساءلة المجالس المحلية أمام السكان.
- تشجيع عودة النازحين عبر حزم دعم متكاملة تشمل سكنًا مؤقتًا ومساعدات مالية إن أمكن، وخدمات تعليمية وصحية، خاصة في الأحياء الأقل دمارًا.
- إطلاق حملة توعية مجتمعية ضد خطاب الكراهية والانتقام، وتعزيز ثقافة المواطنة والعدالة الانتقالية، لمنع تحوّل الضحايا السابقين إلى جلادين جدد.
- الضغط على الحكومة الانتقالية لوضع دير الزور ضمن أولويات خطط الإعمار الوطنية، وعدم تهميشها لصالح المدن الكبرى، خاصة في ظل موقعها الاستراتيجي وقربها من خطوط التماس.



مدى | Mada
المركز السوري لدراسات الرأي العام

www.mada-sy.net

تشرين الاول - 2025 | © جميع الحقوق محفوظة